ISSN: 2706-6495

إشكالية فهم الخطاب القرآني عند المفسرين (المحكم والمتشابه أنموذجا)

The Problem of Interpreting Quranic Discourse by Almufasirin (Almuhkam and Almutshabh- an Example)

إعداد الدكتور/ غازي جاسم آل مشهد

دكتوراه النحو والصرف وعلم اللغة، جامعة الملك فيصل، المملكة العربية السعودية

Email: ghazi.mashhad@hotmail.com

الملخص

تبرز إشكالية فهم الخطاب القرآني في عدم استقرار فهم بعض المصطلحات القرآنية لدى المفسرين؛ لأنهم يتعاطون مع الخطاب بمناهج مختلفة، فيصلون إلى نتائج متعددة، وحينها لا يسع قارئ ما توصلوا إليه أن يخرج بحصيلة ذات معنى محدد واضح، ومن تلك المصطلحات: المحكم والمتشابه التي أولوها المفسرون أهمية كبيرة في بحوثهم القرآنية، فاشتغلوا على بحثها في أطر لغوية وروائية، وتمت محاولة تقديم استدلالات ضمن تلك الأطر عبر تقديم شواهد أو تقديم أفكار منطقية للإقناع بصحة ما تم الذهاب إليه من المعنى الموضح للمحكم والمتشابه. وتدّعي الدراسة، أن جميع المحاولات السابقة، قد أخفقت في إرساء المعنى الصحيح والواضح لهذين المصطلحين، وظل ما قدمه المفسرون عبارة عن وجهة نظر، ومع أنها لا تخلو من استدلال، إلا أنّ المتلقي يجد نفسه بين آراء مختلفة مضطربة، حتى إنه لم يقدِّم -وفق ما قرأت- أيٌّ من الباحثين حصرا للمحكمات والمتشابهات في القرآن الكريم وفق ادعائهم، وكأنها مسألة غامضة عندهم وعصيّة عليهم.

وتحاول هذه الدراسة أن تقديم تفسيرا مختلفا عما هو سائد، عبر اعتماد السياق والتسوير للسورة، بحيث يظهر المعنى واضحا، يسهل على المتلقي فهمه، وجاءت هذه الدراسة بعنوان (إشكالية فهم الخطاب القرآني عند المفسرين- المحكم والمتشابه أنموذجا)، وتم اتخاذ لفظي المحكم والمتشابه من الآية السابعة من سورة آل عمران؛ لأن المفسرين وقفوا عند هذه الآية وقفة مطوّلة من أجل تقديم المعنى الصحيح لهذين المصطلحين.

الكلمات المفتاحية: المحكم، المتشابه، الناسخ، المنسوخ، القرآن، الكتاب، التوراة، الإنجيل، الفرقان، التفسير

The Problem of Interpreting Quranic Discourse by Almufasirin (Almuhkam and Almutshabh- an Example)

Abstract:

The issue of understanding the Qur'anic discourse arises from the instability in comprehending certain Qur'anic terms among interpreters, as they approach the discourse with different methodologies, leading to various outcomes. Consequently, a reader of their interpretations cannot derive a clear and specific meaning. Among these terms are "muhkam" (clear) and "mutashabh" (ambiguous), which interpreters have given significant importance to in their Qur'anic research. They have investigated these terms within linguistic and narrative frameworks, attempting to provide evidence within these frameworks by presenting examples or logical ideas to convince of the validity of the proposed meanings of "muhkam" and "mutashabh".

This study claims that all previous attempts have failed to establish the correct and clear meaning of these two terms. What interpreters have presented remains a matter of perspective, and although not devoid of reasoning, the recipient finds themselves amidst various conflicting opinions. None of the researchers, according to what I have read, has offered a definitive enumeration of the "muhkam" and "mutashabh" verses in the Qur'an according to their claims, as if it is an obscure and elusive issue for them.

This study attempts to provide a different interpretation from what is prevalent, by relying on the context and framing of the Surah, so that the meaning becomes clear and easily understandable for the recipient. This study is titled "The Problem of Understanding Qur'anic Discourse Among Interpreters: The 'Muhkam' and 'Mutashabh' as a Model," and it takes the terms "muhkam" and "mutashabh" from verse seven of Surah Al-Imran, because interpreters have spent a considerable amount of time on this verse to provide the correct meaning of these two terms.

Keywords: Almuhkam, Almutshabh, Abrogating, Abrogated, Qur'an, The Book, Torah, Gospel-Criterion

1. المقدمة:

وقف الكثير من المفسرين عند بعض العناوين التي تُعتبر إشكالية مهمّة دار حولها الكثير من الجدل بينهم، وقد أولوها عناية كبيرة في البحث ومناقشة الآراء المختلفة حولها، ومن تلك العناوين، مفهوما المحكم والمتشابه، ومما تم اعتماده في بحث هذين المفهومين، هو الروايات، والمنقولات عن المتقدمين، كما تم اعتماد الرأي، حيث يقدّم المفسر رأيه وفق تحليل يعتمد على جدل وتقديم إشكاليات عامة قد لا يكون لها علاقة لها بالسياق الذي تنتمي إليه تلك الآية التي ذكرت المحكم والمتشابه، وقد أدّى ذلك إلى إنتاج العديد من الآراء ولكن دون الوصول إلى معرفة محددة لهذا المفهوم، مما تسبب في جعل القارئ متحيرا بين آراء عديدة، فذلك الإنتاج المعرفي لا يقدم إجابة شافية. وفي هذه الدراسة، سنستعرض بعض التفسيرات التي تناولت مفهومي المحكم والمتشابه، وسنقف عند المناهج والمعالجات التي اعتمدتها، ومن ثم سنحاول الخروج من دائرة الاضطراب المعرفي الذي يتمثّل في اختلاف الآراء وإن كان يراه الكثير محمودا. ويمكن أن تتمثّل الإشكالية في الإجابة عن بعض التساؤلات التالية:

- ما هي المناهج التفسيرية التي تُعتمد في فهم الخطاب القرآني؟
- هل جميع المناهج التي استعملها المفسرون مناسبة لفهم ذلك الخطاب؟
- ما هو المنهج المناسب الذي يساعد على تحديد فهم المعنى لذلك الخطاب؟

وسنعتمد إلى استعراض بعض ما قدمه المفسرون في محاولة تقديم معنى مفهومي (المحكم والمتشابه)، وسنبدأ بذكر آراء المفسرين في هذه المسألة، ثم إيراد الإشكالات عليها، وبعدها نعمد إلى الرأي الذي نذهب إليه والاستدلال عليه.

1.1. الهدف من الدراسة:

تهدف الدراسة إلى تقديم أنموذج للتعامل مع الخطاب القرآني يدعو إلى ضبط مفاهيمه، وإخراجه من دائرة الاختلاف في التفسير، وينطلق ذلك من فكرة التسوير، أي أن كل سورة وحدة متكاملة مغلقة، حيث لا ينبغي أن يدخل عليها أي نص من خارجها، سواء كان من النصوص الأحاديثية أو التاريخية إلا أن يكون مقطوعا بها عند المسلمين جميعهم.

2.1. المنهج:

اعتمدنا في البحث على المنهج الوصفي، حيث يقوم على تحديد الإشكالية محل البحث واستعراض بعض المعلومات والآراء حولها، ومن ثم تحليلها ومناقشتها واستنتاج ما تم التوصل إليه.

2. الإطار النظري:

مفهوم المحكم والمتشابه عند المفسرين:

اختلف المفسرون في تحديد معنى هذين المفهومين، ويبدو أنّ من أهم الأمور التي تسهم في هذا الاختلاف هو اختلاف المناهج المعتمدة، حيث يُفترض في المنهج المتّبع في التفسير، أن يكفل إبراز المفهوم وضبط معناه، وإخراجه من دائرة الإبهام الذي يسبب الاختلاف بين المفسرين، وسنقصر البحث في مناقشة تفسير الآية السابعة من سورة آل عمران، حيث يقول تعالى:(هُوَ الَّذِي أَنزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُّحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ ۖ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ ۗ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ ۗ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا ۗ وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُو الْأَلْبَابِ [آل عمران: 7]، ويمكن استعراض منهجين من المناهج التي اعتمدها المفسرون ومناقشتها كما يأتي:

1- التفسير بالمأثور.

التفسير بالمأثور هو الذي يعتمد فيه المفسر على المأثور من قول النبي (ص) أو آل البيت (ع) أو قول الصحابة أو التابعين، ولقد اعتمد العديد من المفسرين على هذا النوع من التفسير، ومنهم الطبري، والقمي، والسمرقندي.

أولا: الطبري. ت 310هـ.

اعتمد الطبري في تقديمه لمعنى المحكم والمتشابه على الأقوال المأثورة، ومما نقله منها، أن المحكمات هنَّ الآيات اللواتي أحكمن بالبيان والتفصيل وما قام الدليل عليه من حلال أو حرام ووعد ووعيد وثواب وعقاب وأمر وزجر وما أشبه ذلك، ومما نقله أيضا، أن المحكمات هي الناسخات المعمول بهن، ونقل أيضا أنها الآيات التي تتناول الحلال والحرام وما سوى ذلك فهو متشابه يصدّق بعضه بعضا، وقال أيضا: وقيل المحكم ما عرف العلماء تأويله وفهموا معناه، ونقل أيضا عن معنى المتشابهات، بأنها المتروك العمل بها، وقيل أيضا المتشابهات في التلاوة مختلفات في المعنى، وقيل المتشابه هو ما اشتبهت الألفاظ به من قصصهم عند التكرير في السورة بقصة بتشابه الألفاظ واختلاف المعاني[1].

ونلاحظ انسجام بعض هذه النقولات، حيث تشكّل تكاملا بالانضمام إلى بعضها، فمثلا، ما نقله عن معنى المحكمات هو أنّ " المحكمات من آيات القرآن: المعمول بهن، وهن الناسخات، أو المثبتات الأحكام " (الطبري، 2001م، ج5، ص192)، وهو ينسجم مع قول آخر نقله وهو أن "المحكمات: ناسخه، وحلاله، وحرامه، وحدوده، وفرائضه، وما يؤمن به ويُعمل به" (الطبري،2001م، ج5، ص 193)، بينما يكون بعض هذه النقولات مخالفة للنقولات الأخرى، فمثلا، ما نقله أن المحكمات هي ما فيها "من الحلال والحرام، وما سوى ذلك فهو متشابه يصدّق بعضه بعضا" (الطبري، 2001م، ج5، ص196)، فهذا القول يحدّد المحكم بالحلال والحرام فحسب، بخلاف ما سبق الذي كان يوسّع معنى المحكم بأن أضاف مع الحلال والحرام، الفرائض وما يؤمن به ويعمل به، وكذلك القول بأن: "المحكم ما أحكم الله فيه من آي القرآن، وقصص الأمم ورسلهم الذين أرسلوا إليهم، ففصله لبيان ذلك لمحمد وأمته" (الطبري، 2001م، ج5، ص197)، وفي هذا القول إضافة قصص الأمم ورسلهم، ونجد قولا آخر، يختلف تماما عن الآراء السابقة، كما في قوله: "وقال آخرون: بل المحكم من آي القرآن ما عرف العلماء تأويله، وفهموا معناه وتفسيره" (الطبري، 2001، ج5، ص199).

وأما المتشابهات، فقد نقل الطبري بعض ما قيل عنها، ومن ذلك أنها المنسوخات، وقيل إنها منسوخه ومقدّمه، ومؤخره، وأمثاله، وأقسامه، وما يُؤمن به ولا يُعمل به، وقيل إن المتشابهات متشابهات في التلاوة، مختلفات في المعنى، وقيل هي المتروك العمل بهن، وقيل هو ما اشتبهت الألفاظ به من قصصهم في السور بقصة بأن تتفق الألفاظ وتختلف المعاني وبقصة باختلاف الألفاظ واتفاق المعاني[2].

ونلاحظ فيما ذكره الطبري اتفاقا وانسجاما في بعض هذه الأقوال، كقوله المنقول إنّ "المتشابهات من آيِهِ: المتروك العمل بهن المنسوخات" (الطبري، 2001، ج5، ص192)، حيث يشبه ما نقله بأن المتشابهات " المنسوخ الذي لا يُعمل به ويؤمن به" (الطبري، 2001، ج5، ص194)، ولكن قد يختلف قول آخر مثل قوله: "وأما قوله: (متشابهات). فإن معناه: متشابهات في التلاوة، مختلفات في المعنى " (الطبري، 2001، ج5، ص192)، وأيضا القول بأن "المتشابه ما لم يكن لأحد إلى علمه سبيل مما استأثر الله بعلمه دون خلقه" (الطبري، 2001، ج5، ص199)، فهذان القولان لا يتفقان مع تلك الأقوال الأخرى.

[1] انظر: تفسير الطبري من ص 188 إلى 197
[2] انظر: الطبري من ص 193 إلى 197.

ISSN: 2706-6495

لقد قدّم الطبري إثراء جيدا، فهو يراكم الأقوال، ولكنه لم يحسم الأمر في تحديد المعنى، فتبقى المسألة عالقة غير منجزة، وتحتاج إلى البحث لمعرفة المعنى.

ثانيا: القمي. ت 329ه.

ذكر القمي معنى المحكم والمتشابه بصورة محددة، فقال: " فأما المحكم من القرآن فهو ما تأويله في تنزيله مثل قوله تعالى: (يا أيها الذين آمنوا إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم إلى الكعبين) " (القمي، 1404ه، ج1، ص96)، فأشار إلى أن معنى المحكم هو الواضح الذي لا لبس فيه، وهذا الرأي هو من ضمن الآراء التي جعلها الطبري ضمن مجموعة من الآراء، ثم يذكر القمّي معنى المتشابه بقوله: " وأما المتشابه فما كان في القرآن مما لفظه واحد ومعانيه مختلفة مما ذكرنا من الكفر الذي هو على خمسة أوجه والإيمان على أربعة وجوه ومثل الفتنة والضلال الذي هو على وجوه" (القمي، 1404ه، ج1، ص96)، ونلاحظ أنه اختلف في تقديمه عن الطبري بأنه أكثر تحديدا، إذ حدده بأن تكون اللفظة ذات معاني عديدة بسبب اختلاف الذي تكون فيه.

ثالثا: السمرقندي. ت375ه

نلاحظ تكرار كلمة (يقال) و (قال)، ثم يردف ذلك بالمقول، وهذا ناتج عن اعتماد السمرقندي تقديم معنى المحكم والمتشابه على المأثور، وقد كانت المحصلة عدّة آراء متقاربة من بعضها أحيانا، ومختلفة أحيانا أخرى، فقد نقل أنّ المحكمات هي الواضحات، أو مبينات الحلال والحرام، أو ناسخات لم تُنسخ قط، أو هي حقيقة اللغة، أما المتشابهات، فهي المنسوخات، أو ما اشتبه على اليهود، أو أن يكون اللفظ يشبه اللفظ والمعنى مختلف، أو أنها المجاز في اللغة[3]. لقد عمد السمرقندي على ذكر الآراء دون ترجيح رأي دون آخر، وهذا يفتح المجال للتحليل بغية الوصول إلى المعنى المحدد لمفهومي المحكم والمتشابه.

تعليق على الآراء الثلاثة:

يمكن القول أمام هذه الأقوال الثلاثة، بأن هناك تقاربا كبيرا بين ما ذكره السمرقندي وبين ما ذكره الطبري، وهذا طبيعي، لأنهما ينقلان ما يجدانه بين أيديهما من المأثور، وليس بعيدا عنهما، فما ذكراه مذكور في طيات ما نقله المفسرون المعتمدون على المأثور، وما يجمع بين جميع هذه الأقوال، أن المعنى المذكور يخلو من الاستدلال والاستنتاج، مما يجعل القارئ في حيرة، حيث لا يمكنه أن يركن إلى رأي دون آخر، كما أنه لا يمكنه أن يؤمن بجميع الآراء ويعتمدها لا سيما إذا كانت مختلفة لا تلتقي مع الآراء الأخرى، أما ما ذكره القمي فكان محددا، ومع أنه رأي ضمن الآراء المذكورة عن الطبري والسمرقندي، فإن طرحه أيضا لا يخلو من إشكالية، وهي أن اختياره للرأي المذكور، راجع إلى تصويبه للراي المأثور الذي اعتمده، وهي مسألة اجتهادية، حيث قد يكون هذه الرأي عند آخرين ضعيفا، إضافة إلى أنه لا يعتمد الاستدلال على المعنى المختار عنده، وهذا أيضا يدعونا إلى التشكيك في صحّة هذا الرأي، مما يتطلب جهدا في معرفة ما إن كان صائبا أو خاطئا.

2- التفسير بالرأي.

سلك العديد من المفسرين هذا النوع من التفسير، ومن أشهر المفسرين، الرازي، والزمخشري، ويمكن استعراض بعض ما ذكراه كالتالي:

---

[3] انظر: السمرقندي، بحر العلوم، ج1، من ص245 إلى ص 247 .

أولا: جار الله محمود الزمخشري ت 538 هـ.

ذكر الزمخشري أن المحكمات هي الواضحات التي لا يكون فيها احتمال ولا اشتباه، وأما المتشابهات فهي الاحتمالات، وقد استشهد على المتشابهات بآيات خارجة عن السورة، كقوله تعالى: (لا تدركه الأبصار)

[الأنعام: 103] وقوله تعالى: (إلى ربها ناظرة) [القيامة: 23] ، ثم بنى فكرته وكلامه على هذا الفهم[4].

ويمكن ملاحظة أن الزمخشري اتخذ هذا التفسير بناء على فكرة مسبقة لديه وهي أن المحكمات هي الواضحات وأن المتشابهات هي الآيات التي يكون فيها المعنى ضمن الاحتمالات، ومن هنا نجد أن الأمثلة التي جاء بها كانت من خارج السورة، أي أن عنده تصور من خلال قراءته وتأملاته في القرآن، وهذا يوضّح أنه لم يفسر الآية ضمن السورة نفسها، وقد كان حريًّا به أن يأتي بالشواهد من سورة آل عمران، فالسورة ذكرت مسألة المحكمات والمتشابهات، ويُفترض أن السورة وضحت ذلك، كما يمكن أن يُشكل عليه بأنه لم يأت بالشواهد عن المتشابهات من الآيات السابقة أو اللاحقة للآية التي صرحت بذكر المحكمات والمتشابهات وهي الآية السابعة من سورة آل عمران، وهذا يبيّن عدم حضور الأمثلة من السورة التي يفسرها، فلو كانت حاضرة أمامه لاستشهد بها، إلا إن كان يرى جميع السورة من المحكمات، وكأنه كان مضطرا إلى البحث عن نماذج أخرى من غير السورة.

وقد برر الزمخشري عدم مناسبة كون القرآن جميعه محكما، أنه لو كان كذلك، لتعلّق الناس به لسهولته، ولأعرضوا عن إعمال التأمل فيما يُحتاج إليه من نظر واستدلال، ولو فعلوا ذلك لعطّلوا الطريق إلى ما لا يُتوصل إلى معرفة الله وتوحيده إلا به، ويتابع قوله بإن المتشابه ابتلاء لتمييز الثابت على الحق والمتزلزل الإيمان، ثم إن في إتعاب العلماء في معرفة المتشابه أجرا وثوابا[5]. ويمكن الردّ على هذا التبرير من ناحيتين؛ أما الأولى، فإن القرآن الكريم لم يذكر هذا التبرير، فهو مجرد تخمين، وأما الثانية، فليس ثمة من علاقة بين كون القرآن محكما وبين أن يكون العقل بليدا معطلا بسبب يسر الخطاب فيه، كما أنه ليس من دليل على أن تصعيب هذا الخطاب بجعله متشابها هو من أجل الاختبار، بل قد تكون هذه المسألة حجة لمخالفي الدين والوحي، إذ من السهولة أن يقولوا: إذا لم يكن الخطاب واضحا، فكيف يكون حجة علينا؟

كما أن الابتلاء في الدعوة للدين لا يكون في مثل الوحي، فكيف يكون الابتلاء لأناس لا علاقة لهم بالدين مطلقا حيث أُنزل على النبي ليعلمه للناس ويظهر عظمة الدين فيه؟!، فيُفترض أن يكون الابتلاء للناس قبل دخولهم للدين وبعد دخولهم في الدين، في أمور أخرى، فأما قبل دخولهم الدين، فيكون بإظهار الحجة وإبلاغها لهم، وأما بعد دخولهم للدين، فيكون في أمور مختلفة، كالحفاظ على الصلاة، وإيتاء الزكاة، والصيام، والحج، وأيضا بترك المحرمات، فمثل هذه الأمور نوع من الابتلاء والاختبار، كما يمكن أن يشمل الإيمان بالغيب، وذلك بعد أن تكون الحجة بالغة بعد ثبوت صدق الوحي عنده.

ثانيا: الرازي. ت 606هـ.

ألقى الرازي بظلال الآية السابعة من سورة آل عمران على المصحف بشكل عام أيضا، حيث لم يعالج المفهومين ضمن سياقهما في السورة، ولذا قال، إن القرآن جميعه محكم والدليل قوله تعالى: (الر تلك آيات الكتاب الحكيم) [يونس: 1]، وقوله تعالى: (الر كتاب أحكمت آياته) [هود: 1] وهاتان الآيتان تدلان على أن القرآن بكليته محكم، ويقول عن المتشابه، إن القرآن بكليته متشابه، ودليل ذلك قوله تعالى: (كتابا متشابها مثاني) [الزمر: 23]،

---

[4] انظر: تفسير الكشاف للزمخشري، ص161.
[5] انظر: تفسير الكشاف للزمخشري، ص161.

ISSN: 2706-6495

وأما الآية التي تدل على أنّ بعضه محكم وبعضه متشابه هي الآية السابعة من سورة آل عمران، ثم يعمد إلى التفسير اللغوي، فيرجع أصل المفهومين إلى المعجم، ثم يذكر أن الناس أكثروا من الوجوه في تفسير المحكم والمتشابه، وبعدها يتناول المفهومين بعيدا عن الآية، حيث يقدّم معناهما بشكل لغوي مستقل، وبعد هذا التقديم، يذكر رأيه بأنه إن كان اللفظ موضوعا لمعنى ولا يحتمل غيره فهذا هو النص، ولكن لو كان محتملا لغيره ولكن كان رجحان أحدهما على الآخر فإنه يُسمى ظاهرا، أما النص فهو راجح مانع من الغير، والظاهر راجح غير مانع من الغير، وقال إن هذا ما يسمّى بالمحكم. ومما ذكره أيضا، أن اللفظ الذى جُعل لمعنى، كان محتملا لغيره ويكون مرجوحا (مؤولا) أو أن يكون احتماله للمعنى الموضوع له ولغيره بشكل متساوٍ، كان اللفظ إليهما معا مشتركا، وكان اللفظ إلى كل واحد منهما على التعيين مجملا، فالمؤول والمجمل، يشتركان في أن دلالة اللفظ عليه غير راجحة، والمؤول مع أنه غير راجح فهو مرجوح لا بحسب الدليل المنفرد، فهذا القدر المشترك يُسمى (المتشابه) حيث إن عدم فهم المعنى حاصل في القسمين، وسمى متشابها؛ إما لأن الذي لا يعلم يكون النفي فيه مشابها للإثبات في ذهنه، وإما لأن الذي يحصل فيه التشابه يصير غير معلوم، فأُطلق لفظ المتشابه على ما لا يعلم إطلاقا لاسم السبب على المسبب، ثم يعقّب الرازي بالقول بأن هذا هو الكلام المحصل في المحكم والمتشابه[6].ويمكن أن نلاحظ على منهج الرازي في الاستدلال، أنه لا يعتمد على سياق الآية التي حاول تقديم تفسير لها، وكأنها شيء مستقل عن السورة، ومن ناحية أخرى، فإنه يستشهد بآيات من سور أخرى، مما يعني أنه قد يختلف السياق، ويبدو أن إطلاقه لاستنتاجات عامّة والبناء عليها، يوصل إلى أفكار عامة، قد تكون صحيحة، ولكنها قد لا تعني المراد من الآية، كما أنه حاول تقدير تفسير للمفهومين عن طريق البعد المعجمي من ناحية، وحاول ضبط المعنى عبر تحليل عقلي بعيد عن سياق الآية السابعة من سورة آل عمران التي يحاول تفسيرها.

معالجة المسألة:

يمكن بدء بحل الإشكالية من أجل الوصول إلى المعنى الصحيح عبر الاقتصار على تحليل بعض الجوانب من سورة آل عمران فحسب دون إقحام آيات من السورة الأخرى لتوضيح المحكم والمتشابه، ثم إننا سنحتاج إلى معالجة مسألة النسخ في سورة البقرة بسبب تطرّق المفسرين لهذه المفردة من ناحية، ولأن سورة آل عمران لم تصرح باسم النسخ من ناحية أخرى إنما جاءت في سورة البقرة.

وسنتناول هذا الموضوع عبر الإجابة عن خمسة أسئلة، أربعة منها مرتبط بضبط معنى المحكم والمتشابه من سورة آل عمران حصرا، والسؤال الخامس، وهو مرتبط بمفردة النسخ، وستتم الإجابة عنه عبر تفسير الآية (106) من سورة البقرة، وهو مرتبط بموضوع المحكم والمتشابه، حيث جاء في المأثور، أن المحكمات هي الناسخة، والمتشابهات هي المنسوخات، وهذه الأسئلة هي:

س1 من المخاطب في هذه السورة؟

س2 لم ذكر (منهن آيات)، ولم يكن التعبير (فيهن آيات محكمات)؟

س3 ما هو الغرض من اتباع المتشابه؟

س4 ما علاقة القرآن بالفرقان؟

[6] انظر: تفسير الرازي من ص 179 إلى ص 181.

س5 ما علاقة النسخ الذي ذُكر ضمن المأثور بالمحكم والمتشابه؟

ويناسب التوكيد على أن الإجابة عن هذه الأسئلة، تعتمد على نظرية (التسوير)[7]، حيث تعني بحث المحكم والمتشابه في إطار سورة آل عمران دون الخروج عنها إلى سورة أخرى، كما أن تفسير موضوع النسخ يعتمد على فهم سورة البقرة دون الخروج إلى سورة أخرى كذلك.

س1 من المخاطب في السورة؟

قد تركّز توجيه الخطاب بداية سورة آل عمران لأهل الكتاب، إذ بدأت باستعراض المنزل من الوحي على الأنبياء، قال تعالى: (نَزَّلَ عَلَيۡكَ ٱلۡكِتَٰبَ بِٱلۡحَقِّ مُصَدِّقٗا لِّمَا بَيۡنَ يَدَيۡهِ وَأَنزَلَ ٱلتَّوۡرَىٰةَ وَٱلۡإِنجِيلَ) [آل عمران:3]، فتذكر هذه الآية أن الله أنزل ثلاثة كتب، وهي: القرآن، والتوراة، والإنجيل، وكان الغرض الرئيس من هذا الاستعراض لهذه الكتب، هو أن على الناس اتباع القرآن إيمانا وعملا، وأن عليهم الإيمان بالتوراة والإنجيل دون العمل بهما، وتم حسم الموضوع في الآية التاسعة عشر من آل عمران، حيث يقول تعالى: إِنَّ ٱلدِّينَ عِندَ ٱللَّهِ ٱلۡإِسۡلَٰمُۗ وَمَا ٱخۡتَلَفَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلۡكِتَٰبَ إِلَّا مِنۢ بَعۡدِ مَا جَآءَهُمُ ٱلۡعِلۡمُ بَغۡيَۢا بَيۡنَهُمۡۗ وَمَن يَكۡفُرۡ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ فَإِنَّ ٱللَّهَ سَرِيعُ ٱلۡحِسَابِ) [آل عمران: 19]، ونلاحظ أن الآية تذكر أن أهل الكتاب ذهبوا عن الحق بغيا بينهم، ووصف هذا الموقف بالكفر. ثم يقدم الخطاب استفهاما حول دعوة أهل الكتاب ليحكم بينهم كتاب الله وهو القرآن الكريم، ولكنهم رفضوا، وهذا قوله تعالى: (أَلَمۡ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ أُوتُواْ نَصِيبٗا مِّنَ ٱلۡكِتَٰبِ يُدۡعَوۡنَ إِلَىٰ كِتَٰبِ ٱللَّهِ لِيَحۡكُمَ بَيۡنَهُمۡ ثُمَّ يَتَوَلَّىٰ فَرِيقٞ مِّنۡهُمۡ وَهُم مُّعۡرِضُونَ [آل عمران: 23]، ولم يكن كفرهم صريحا بقولهم: نحن كفار، بل كانوا يلبسون الحق بالباطل، وقد قال تعالى: (ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمۡ قَالُواْ لَن تَمَسَّنَا ٱلنَّارُ إِلَّآ أَيَّامٗا مَّعۡدُودَٰتٖۖ وَغَرَّهُمۡ فِي دِينِهِم مَّا كَانُواْ يَفۡتَرُونَ) [آل عمران: 24]

عندما نلاحظ الخطاب من الآية (35) إلى الآية (63) من سورة آل عمران، سنجد أنه يتناول قضايا تنتمي إلى ثقافة أهل الكتاب وحياتهم، فهناك قصة مريم وزكريا عليهما السلام، وعيسى عليه السلام وأنصاره، وأيضا قصة إبراهيم عليه السلام وتشير الآيات إلى أنه لم يكن يهوديا ولا نصرانيا، ولكنه كان مسلما حنيفا. فنلاحظ أن الخطاب موجه إلى أهل الكتاب، ثم بعد هذا الخطاب، يأتي النداء في الآيتين:(يَٰٓأَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ لِمَ تَكۡفُرُونَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ وَأَنتُمۡ تَشۡهَدُونَ ¤ يَٰٓأَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ لِمَ تَلۡبِسُونَ ٱلۡحَقَّ بِٱلۡبَٰطِلِ وَتَكۡتُمُونَ ٱلۡحَقَّ وَأَنتُمۡ تَعۡلَمُونَ ¤)[آل عمران: 70و71]، ويستمر الخطاب موجها لهم حتى يتم التركيز على اتباع الدين الإسلامي، حيث يقول تعالى: (أَفَغَيۡرَ دِينِ ٱللَّهِ يَبۡغُونَ وَلَهُۥٓ أَسۡلَمَ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ طَوۡعٗا وَكَرۡهٗا وَإِلَيۡهِ يُرۡجَعُونَ) [آل عمران: 83]، وكذلك الآية وَمَن يَبۡتَغِ غَيۡرَ ٱلۡإِسۡلَٰمِ دِينٗا فَلَن يُقۡبَلَ مِنۡهُ وَهُوَ فِي ٱلۡأٓخِرَةِ مِنَ ٱلۡخَٰسِرِينَ [آل عمران: 85]، ويتواصل الخطاب لأهل الكتاب عبر المواضيع التي تخصه، ومرة أخرى عبر التصريح باسمهم وباسم كتبهم التي يلبسون عبرها الحق بالباطل، وقد قال تعالى: (كُلُّ ٱلطَّعَامِ كَانَ حِلّٗا لِّبَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ إِلَّا مَا حَرَّمَ إِسۡرَٰٓءِيلُ عَلَىٰ نَفۡسِهِۦ مِن قَبۡلِ أَن تُنَزَّلَ ٱلتَّوۡرَىٰةُۚ قُلۡ فَأۡتُواْ بِٱلتَّوۡرَىٰةِ فَٱتۡلُوهَآ إِن كُنتُمۡ صَٰدِقِينَ ¤ فَمَنِ ٱفۡتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ ٱلۡكَذِبَ مِنۢ بَعۡدِ ذَٰلِكَ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ ¤ [آل عمران: 93و94]، ويبرز التلبيس بعضهم بأنهم لا يصدقون بذكر ما فيها من حلال أو حرام.

ثم يعود النداء بـ (يا أهل الكتاب) (قُلۡ يَٰٓأَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ لِمَ تَكۡفُرُونَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ وَٱللَّهُ شَهِيدٌ عَلَىٰ مَا تَعۡمَلُونَ ¤ قُلۡ يَٰٓأَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ لِمَ تَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ مَنۡ ءَامَنَ تَبۡغُونَهَا عِوَجٗا وَأَنتُمۡ شُهَدَآءُۗ وَمَا ٱللَّهُ بِغَٰفِلٍ عَمَّا تَعۡمَلُونَ ¤) [آل عمران:98و99]، ثم ينعطف الخطاب باتجاه المؤمنين وينهاهم أن يطيعوا أهل الكتاب المنحرفين الذين يتمنون أن يكون المؤمنون كفارا، ويتواصل الخطاب ليأخذ المؤمنون بالآيات، حيث يقول تعالى: (تِلۡكَ ءَايَٰتُ ٱللَّهِ نَتۡلُوهَا عَلَيۡكَ بِٱلۡحَقِّۗ وَمَا ٱللَّهُ يُرِيدُ ظُلۡمٗا لِّلۡعَٰلَمِينَ [آل عمران: 108]).

[7] انظر بحثنا: أثر التسوير في ضبط المفهوم القرآني -مقاربة سياقية، كلمة "القرآن" أنموذجا، المجلة الأكاديمية للأبحاث والنشر العلمي، العدد 53، 2023م.

ISSN: 2706-6495

ثم يعود الخطاب لأهل الكتاب من جديد إذ يقول تعالى: (كُنتُمۡ خَيۡرَ أُمَّةٍ أُخۡرِجَتۡ لِلنَّاسِ تَأۡمُرُونَ بِٱلۡمَعۡرُوفِ وَتَنۡهَوۡنَ عَنِ ٱلۡمُنكَرِ وَتُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِۗ وَلَوۡ ءَامَنَ أَهۡلُ ٱلۡكِتَٰبِ لَكَانَ خَيۡرٗا لَّهُمۚ مِّنۡهُمُ ٱلۡمُؤۡمِنُونَ وَأَكۡثَرُهُمُ ٱلۡفَٰسِقُونَ [آل عمران: 110])، ويخص المنحرفين المخالفين لأمر ربهم، ثم تتم الإشارة إلى أنه لا يمنع من وجود الصالحين من أهل الكتاب، وقد قال تعالى: لَيۡسُواْ سَوَآءٗۗ مِّنۡ أَهۡلِ ٱلۡكِتَٰبِ أُمَّةٞ قَآئِمَةٞ يَتۡلُونَ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ ءَانَآءَ ٱلَّيۡلِ وَهُمۡ يَسۡجُدُونَ ¤ يُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِ وَيَأۡمُرُونَ بِٱلۡمَعۡرُوفِ وَيَنۡهَوۡنَ عَنِ ٱلۡمُنكَرِ وَيُسَٰرِعُونَ فِي ٱلۡخَيۡرَٰتِۖ وَأُوْلَٰٓئِكَ مِنَ ٱلصَّٰلِحِينَ ¤ وَمَا يَفۡعَلُواْ مِنۡ خَيۡرٖ فَلَن يُكۡفَرُوهُۗ وَٱللَّهُ عَلِيمُۢ بِٱلۡمُتَّقِينَ ¤ [آل عمران: 113-115]).

وينقطع الخطاب عن أهل الكتاب، ويتوجه للمؤمنين إذ يقول تعالى: (يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَتَّخِذُواْ بِطَانَةٗ مِّن دُونِكُمۡ لَا يَأۡلُونَكُمۡ خَبَالٗا وَدُّواْ مَا عَنِتُّمۡ قَدۡ بَدَتِ ٱلۡبَغۡضَآءُ مِنۡ أَفۡوَٰهِهِمۡ وَمَا تُخۡفِي صُدُورُهُمۡ أَكۡبَرُۚ قَدۡ بَيَّنَّا لَكُمُ ٱلۡأٓيَٰتِۖ إِن كُنتُمۡ تَعۡقِلُونَ [آل عمران: 118])، وينبّه إلى العلاقة الصحيحة مع أهل الكتاب، ويتواصل الخطاب للمؤمنين، وأن في هذا الخطاب هدى وموعظة، قال تعالى: (هَٰذَا بَيَانٞ لِّلنَّاسِ وَهُدٗى وَمَوۡعِظَةٞ لِّلۡمُتَّقِينَ [آل عمران: 138])، ثم تلقي السورة بظلالها على تجربة السابقين من أهل الكتاب مع أنبيائهم، ليقال للمؤمنين استفيدوا منها، حيث يقول تعالى: (وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٞ قَدۡ خَلَتۡ مِن قَبۡلِهِ ٱلرُّسُلُۚ أَفَإِيْن مَّاتَ أَوۡ قُتِلَ ٱنقَلَبۡتُمۡ عَلَىٰٓ أَعۡقَٰبِكُمۡۚ وَمَن يَنقَلِبۡ عَلَىٰ عَقِبَيۡهِ فَلَن يَضُرَّ ٱللَّهَ شَيۡـٔٗاۗ وَسَيَجۡزِي ٱللَّهُ ٱلشَّٰكِرِينَ ¤ وَمَا كَانَ لِنَفۡسٍ أَن تَمُوتَ إِلَّا بِإِذۡنِ ٱللَّهِ كِتَٰبٗا مُّؤَجَّلٗاۗ وَمَن يُرِدۡ ثَوَابَ ٱلدُّنۡيَا نُؤۡتِهِۦ مِنۡهَا وَمَن يُرِدۡ ثَوَابَ ٱلۡأٓخِرَةِ نُؤۡتِهِۦ مِنۡهَاۚ وَسَنَجۡزِي ٱلشَّٰكِرِينَ ¤ وَكَأَيِّن مِّن نَّبِيّٖ قَٰتَلَ مَعَهُۥ رِبِّيُّونَ كَثِيرٞ فَمَا وَهَنُواْ لِمَآ أَصَابَهُمۡ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ وَمَا ضَعُفُواْ وَمَا ٱسۡتَكَانُواْۗ وَٱللَّهُ يُحِبُّ ٱلصَّٰبِرِينَ ¤ وَمَا كَانَ قَوۡلَهُمۡ إِلَّآ أَن قَالُواْ رَبَّنَا ٱغۡفِرۡ لَنَا ذُنُوبَنَا وَإِسۡرَافَنَا فِيٓ أَمۡرِنَا وَثَبِّتۡ أَقۡدَامَنَا وَٱنصُرۡنَا عَلَى ٱلۡقَوۡمِ ٱلۡكَٰفِرِينَ ¤ فَـَٔاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ ثَوَابَ ٱلدُّنۡيَا وَحُسۡنَ ثَوَابِ ٱلۡأٓخِرَةِۗ وَٱللَّهُ يُحِبُّ ٱلۡمُحۡسِنِينَ ¤[آل عمران: 144 - 148])، ويتواصل الخطاب للمؤمنين وأن عليهم الصبر والالتزام، فالله يختبرهم حتى يروا أنفسهم ... قال تعالى: (مَّا كَانَ ٱللَّهُ لِيَذَرَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ عَلَىٰ مَآ أَنتُمۡ عَلَيۡهِ حَتَّىٰ يَمِيزَ ٱلۡخَبِيثَ مِنَ ٱلطَّيِّبِۗ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُطۡلِعَكُمۡ عَلَى ٱلۡغَيۡبِ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَجۡتَبِي مِن رُّسُلِهِۦ مَن يَشَآءُۖ فَـَٔامِنُواْ بِٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦۚ وَإِن تُؤۡمِنُواْ وَتَتَّقُواْ فَلَكُمۡ أَجۡرٌ عَظِيمٞ [آل عمران:179])، ثم يعود الخطاب من جديد لأهل الكتاب من الآية (180)، وفي الآية (184) يقرر أنهم بكذبهم لرسلهم قد يكذبون النبي محمد (ص)، قال تعالى: (فَإِن كَذَّبُوكَ فَقَدۡ كُذِّبَ رُسُلٞ مِّن قَبۡلِكَ جَآءُو بِٱلۡبَيِّنَٰتِ وَٱلزُّبُرِ وَٱلۡكِتَٰبِ ٱلۡمُنِيرِ [آل عمران:184]).

ويعود الخطاب من جديد ليبيّن أنّ الله قد أخذ الميثاق على علماء أهل الكتاب أن يبينوا الحق ولا يكتمونه، قال تعالى: (وَإِذۡ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَٰقَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلۡكِتَٰبَ لَتُبَيِّنُنَّهُۥ لِلنَّاسِ وَلَا تَكۡتُمُونَهُۥ فَنَبَذُوهُ وَرَآءَ ظُهُورِهِمۡ وَٱشۡتَرَوۡاْ بِهِۦ ثَمَنٗا قَلِيلٗاۖ فَبِئۡسَ مَا يَشۡتَرُونَ [آل عمران: 187]

قد كان أغلب الخطاب في بداياته لأهل الكتاب، ثم تحوّل للمؤمنين؛ لأجل الإفادة من تجارب مَنْ سبقهم، ثم يعود للحديث عن أهل الكتاب في الآية قبل الأخيرة من السورة، ويشير إلى أنه إن كان الكثير منهم من الكافرين، إلا أن هناك صفوة خيرة، قال تعالى: (وَإِنَّ مِنۡ أَهۡلِ ٱلۡكِتَٰبِ لَمَن يُؤۡمِنُ بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيۡكُمۡ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيۡهِمۡ خَٰشِعِينَ لِلَّهِ لَا يَشۡتَرُونَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ ثَمَنٗا قَلِيلًاۗ أُوْلَٰٓئِكَ لَهُمۡ أَجۡرُهُمۡ عِندَ رَبِّهِمۡۗ إِنَّ ٱللَّهَ سَرِيعُ ٱلۡحِسَابِ [آل عمران: 199])، أي أن منهم الصالحين، ثم يُختتم الخطاب بتقديم الفكرة التي هي خلاصة التجربة وتؤكّد بأن على المؤمنين الصبر والتقوى، قال تعالى: (يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱصۡبِرُواْ وَصَابِرُواْ وَرَابِطُواْ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ لَعَلَّكُمۡ تُفۡلِحُونَ) [آل عمران:200].

يختلف تشكل الخطاب القرآني باختلاف الفئة التي يوجه إليها، فإذا تم توجيهه إلى الوثنيين وعباد الأصنام، فإنه سوف يكون بما يتناسب مع فهمهم ومنطقهم، وإذا كان الخطاب موجها إلى أهل الكتاب، فإنه يكون ذا حجة بالغة تتناسب مع ما معهم من العلم،

إذن! يفترض أن يكون الخطاب واضحا لهؤلاء وهؤلاء، وليس من المناسب أن يكون مليئا بالأمور الغامضة التي تستعصي على ذوي العقل فهمها، بل قد يكون ذلك حجة لرفض الخطاب، حيث قد يقولون: كيف نتبع خطابا مليء بالأمور الغامضة، فضلا عن أن كثيرا من أهل الكتاب يلبسون الحق بالباطل عبر الخطاب القابل للتلبيس، ومن هنا، يمكن القول بإنه إن كان الخطاب القرآني المعني بمخاطبة أهل الكتاب يشتمل على متشابهات، فلن يكون حجة عليهم، بل قد يستغلونه حتى يلبّسوا على الناس وقد يعملون على ضرب القرآن بأكمله، ومن هنا فإن قوله تعالى:(مِنۡهُ ءَايَٰتٞ مُّحۡكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلۡكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٞۖ [آل عمران: 7])، لا تعني بوجود متشابهات في السورة، حتى إنه لم يدَّعِ أحد أنه استفاد من هذه المتشابهات المزعومة في السورة مبتغيا الفتنة، وإذا كان ذلك كذلك، فإن المتشابهات تعني شيئا آخر غير سورة آل عمران، وغير المصحف، فالسورة ذكرت أن مما استفاد منه الكفار من أهل الكتاب، هو مما حرفوه من التوراة والإنجيل، فتكون هي المتشابهات، وهي التي على الراسخين بالعلم أن يؤمنوا بها ولكن دون أن يعملوا بها، قال تعالى: (وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلۡعِلۡمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلّٞ مِّنۡ عِندِ رَبِّنَا [آل عمران: 7])، ولا يصح القول إن معنى الآية أن الراسخون في العلم يعلمون تأويله، فنص الآية واضح وصريح بأن من يعلم تأويله هو الله سبحانه، وأما دور الراسخين في العلم، فهو أن يقولوا آمنا به.

وإذا كانت المتشابهات هي ما يُؤمن بها دون عمل، فإن المحكمات وهي مقابلة للمتشابهات، تعني الآيات التي علينا الإيمان بها والعمل وفقها، فالمحكمات ما نراه من آيات في الكتاب (القرآن) للعمل بها، وأما المتشابهات، فهي التي تشبه هذا الكتاب، وهي التوراة والإنجيل التي كان يتبعها أهل الكتاب، وهما كتابان قد أُثقلوا بالتأويل الباطل والتحريف.

س2 لم كان التعبير بـ (منه آيات)، ولم يكن بـ (فيه) آيات محكمات؟

قال تعالى:(هُوَ ٱلَّذِيٓ أَنزَلَ عَلَيۡكَ ٱلۡكِتَٰبَ مِنۡهُ ءَايَٰتٞ مُّحۡكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلۡكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٞۖ) [آل عمران: 7]).

لو كان التعبير بـ (فيه)، لكان قوله (وأخر) دليلا على أن المحكمات في الكتاب ويقابلها المتشابهات، ولكنّ استعمال (منه)، يدل على أنّ الكتاب يشتمل على آيات محكمات، كما قد يشتمل على أمور أخرى، كأن نقول بتعبيرنا العادي: الكتاب فيه آيات محكمات أي التي يفترض على الناس العمل بها، كما توجد فيه أمور ليست مرتبطة بالعمل كالقصص، والحكم، وفيه عن توحيد الله وصفاته ثم تذكر الآية وصفا لهذه الآيات بأنهن أم الكتاب، ثم إن هناك آيات أخرى في غير هذا الكتاب.

ولمعرفة حقيقة هذا الكتاب، لابد أن نرجع لسياق الآيات من بدايتها، فقد قال تعالى:(نَزَّلَ عَلَيۡكَ ٱلۡكِتَٰبَ بِٱلۡحَقِّ مُصَدِّقٗا لِّمَا بَيۡنَ يَدَيۡهِ وَأَنزَلَ ٱلتَّوۡرَىٰةَ وَٱلۡإِنجِيلَ ¤ مِن قَبۡلُ هُدٗى لِّلنَّاسِ وَأَنزَلَ ٱلۡفُرۡقَانَۗ¤) [آل عمران: 3و4]، ونلاحظ إشارة مهمة في هاتين الآيتين وهي أن هذا الكتاب المنزل على محمد (ص) مصدق لما بين يديه، أي لما بين يدي الله، أي أن هذا الكتاب نسخة من اللوح المحفوظ عند الله سبحانه، ثم إننا نلاحظ أن الآية تذكر نزول التوراة والإنجيل، مما يعني أن هناك عدّة نزولات، وهي: نزول القرآن، ونزول التوراة، ونزول الإنجيل، نزول الفرقان.

ثم الآية السابعة المرتبطة بهذا الموضوع تقول: (هُوَ ٱلَّذِيٓ أَنزَلَ عَلَيۡكَ ٱلۡكِتَٰبَ مِنۡهُ ءَايَٰتٞ مُّحۡكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلۡكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٞۖ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمۡ زَيۡغٞ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنۡهُ ٱبۡتِغَآءَ ٱلۡفِتۡنَةِ وَٱبۡتِغَآءَ تَأۡوِيلِهِۦۖ وَمَا يَعۡلَمُ تَأۡوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلۡعِلۡمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلّٞ مِّنۡ عِندِ رَبِّنَاۗ وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُوْلُواْ ٱلۡأَلۡبَٰبِ [آل عمران: 7])، فعندما نربط هذه الآية بتلك، يتوضح معنى المحكمات والمتشابهات، فالكتاب الذي أنزل على محمد (ص)، مصدق للوح المحفوظ عند الله سبحانه، ومنه آيات محكمات، وهذ المحكمات هي الفرقان، وهي الأصل التي يتم الرجوع إليها، فهن أم الكتاب، أي أصل الآيات ومجمعها، وهي مدار الإيمان والعمل في آن واحد، وهذا يعني أن الكتاب مجمل، والفرقان هو من ذلك الكتاب المجمل، وفي مقابل ذلك، هناك آيات سابقة للقرآن وهي آيات

التوراة والإنجيل، وهي المتشابهات، حيث يجب الإيمان بها فحسب، ومما يمكن أن نفيده من ذكر هذه النزولات، هو التصديق بالأنبياء (ع) في دعواهم بما جاؤوا به، وبذلك، لا تتم محاربة أهل الكتاب أو عداوتهم لأنهم أهل كتاب، فقد كانت كتبهم هي الحجة البالغة قبل مجيء القرآن، وأيضا يمكن الفهم بأن آيات القرآن نسخت آيات التوراة والإنجيل، فالقرآن منه آيات محكمات، وأن المتشابهات هي الكتب السابقة له.

ثم تقرر الآية ما يُفترض أن يؤمن به ويتبع وهو الآيات المحكمات من الكتاب المنزل على محمد (ص) المتمثلة في الفرقان، وما يُفترض أن يؤمن به دون أن يُتبع وهو المنزل قبل نزول القرآن، أي التوراة والإنجيل، وهي المتشابهات، فالراسخون في العلم يقولون (ءَامَنَّا بِهِۦ كُلّ مِّنۡ عِندِ رَبِّنَا)، أي مجرد إيمان، ويظل العلم الحقيقي بالتوراة والإنجيل محصورا عند الله سبحانه، حيث يقول تعالى: (وَمَا يَعۡلَمُ تَأۡوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ)، فتكون المحصلة مما تقدَّم، أن المحكمات هي مما أُنزل على محمد (ص) من آيات للعمل بها وهي الفرقان، وتكون المتشابهات عبارة عن الكتب السماوية السابقة للقرآن، حيث يجب الإيمان بها دون العمل.

س3 ما هو الغرض من اتباع المتشابه؟

أصبح أهل الكتاب يتبعون دينهم بالطريقة التي يرونها تناسبهم، ويصعب على بعضهم تغيير اعتقاده، كما يصعب على بعض آخر اتباع دين آخر قد ينال من مكانته المزيفة في المجتمع، أو أنه سيفقده بعض المكاسب المالية وغيرها، لا سيما أنهم حصلوا على تلك المكانة والمكاسب عبر ما أدخلوه من افتراءات وتأويلات تتماشى مع مصالحهم، وفي الوقت نفسه، لا يتمنون أن يكون أصحاب الدين الجديد أحسن منهم، وأفضل حل يرونه هو أن يضلوا الناس بأخذهم إلى كتبهم وتأويلاتهم المحرفة، قال تعالى:

(ودَّت طَّآئِفَة مِّنۡ أَهۡلِ ٱلۡكِتَٰبِ لَوۡ يُضِلُّونَكُمۡ وَمَا يُضِلُّونَ إِلَّآ أَنفُسَهُمۡ وَمَا يَشۡعُرُونَ) [آل عمران:69]، أي أنَّ هذه الجماعة تبتغي الفتنة للآخرين، وتبتغي تأويل ما عندهم كفرا وعدوانا، فقد عقّبت الآيات على ذلك بالقول: (يَٰٓأَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ لِمَ تَكۡفُرُونَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ وَأَنتُمۡ تَشۡهَدُونَ) [آل عمران:70]، أي أنهم بمحاولتهم إضلال المؤمنين عما جاء به النبي يصبحوا كافرين، وقد عمدوا إلى عدم التصريح بكفرهم، إنما يشبهون الباطل بالحق، ويلوون ألسنتهم ليحسبه الناس أنه من عند الله، حيث يحيطونه بهالة من القداسة، وقد خاطبهم الله سبحانه بقوله:

(يَٰٓأَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ لِمَ تَلۡبِسُونَ ٱلۡحَقَّ بِٱلۡبَٰطِلِ وَتَكۡتُمُونَ ٱلۡحَقَّ وَأَنتُمۡ تَعۡلَمُونَ ¤ وَقَالَت طَّآئِفَة مِّنۡ أَهۡلِ ٱلۡكِتَٰبِ ءَامِنُواْ بِٱلَّذِيٓ أُنزِلَ عَلَى ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَجۡهَ ٱلنَّهَارِ وَٱكۡفُرُوٓاْ ءَاخِرَهُۥ لَعَلَّهُمۡ يَرۡجِعُونَ) [آل عمران:71و72]، ثم تأتي الآية التالية التي تبين ما يدور بين بعضهم من دعوتهم لبعضهم التمسك بما عندهم من دين، فالله تعالى يخبر عنهم بأنهم يقولون لبعضهم:

(وَلَا تُؤۡمِنُوٓاْ إِلَّا لِمَن تَبِعَ دِينَكُمۡ قُلۡ إِنَّ ٱلۡهُدَىٰ هُدَى ٱللَّهِ أَن يُؤۡتَىٰٓ أَحَد مِّثۡلَ مَآ أُوتِيتُمۡ أَوۡ يُحَآجُّوكُمۡ عِندَ رَبِّكُمۡۗ قُلۡ إِنَّ ٱلۡفَضۡلَ بِيَدِ ٱللَّهِ يُؤۡتِيهِ مَن يَشَآءُۗ وَٱللَّهُ وَٰسِعٌ عَلِيم) [آل عمران:73]، فتشير الآية إلى مسألة اتّباعهم لدينهم المحرّف، وقد أصروا على عدم اتباع هدى الله، بل يتبعون (المتشابهات) أي دينهم المليء بالباطل، وقد أكدت سورة آل عمران على افترائهم، فقد قال تعالى:

(إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكۡفُرُونَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ وَيَقۡتُلُونَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ بِغَيۡرِ حَقّ وَيَقۡتُلُونَ ٱلَّذِينَ يَأۡمُرُونَ بِٱلۡقِسۡطِ مِنَ ٱلنَّاسِ فَبَشِّرۡهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ (21) أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ حَبِطَتۡ أَعۡمَٰلُهُمۡ فِي ٱلدُّنۡيَا وَٱلۡأٓخِرَةِ وَمَا لَهُم مِّن نَّٰصِرِينَ (22) أَلَمۡ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ أُوتُواْ نَصِيبا مِّنَ ٱلۡكِتَٰبِ يُدۡعَوۡنَ إِلَىٰ كِتَٰبِ ٱللَّهِ لِيَحۡكُمَ بَيۡنَهُمۡ ثُمَّ يَتَوَلَّىٰ فَرِيق مِّنۡهُمۡ وَهُم مُّعۡرِضُونَ (23) ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمۡ قَالُواْ لَن تَمَسَّنَا ٱلنَّارُ إِلَّآ أَيَّاما مَّعۡدُودَٰت وَغَرَّهُمۡ فِي دِينِهِم مَّا كَانُواْ يَفۡتَرُونَ)[آل عمران:21-24]، وعندما ننظر إلى الآية (24)، سنلاحظ عبارة (وَغَرَّهُمۡ فِي دِينِهِم مَّا كَانُواْ يَفۡتَرُونَ)، فقد افتروا وكذبوا في دينهم، أي أضافوا في دينهم افتراءات، واتبعوها، وهي تشبه الآيات المحكمات، ويمكن أن نضرب بعض الأمثلة على افتراءاتهم، فقد قالوا إن الله فقير، وقد أشارت هذه السورة إلى ذلك حيث قال تعالى:

(لَّقَدۡ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوۡلَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ فَقِيرٞ وَنَحۡنُ أَغۡنِيَآءُۘ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ عَهِدَ إِلَيۡنَآ أَلَّا نُؤۡمِنَ لِرَسُولٍ حَتَّىٰ يَأۡتِيَنَا بِقُرۡبَانٖ تَأۡكُلُهُ ٱلنَّارُۗ كُلُّ ٱلطَّعَامِ كَانَ حِلّٗا لِّبَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ إِلَّا مَا حَرَّمَ إِسۡرَٰٓءِيلُ عَلَىٰ نَفۡسِهِۦ مِن قَبۡلِ أَن تُنَزَّلَ ٱلتَّوۡرَىٰةُۚ قُلۡ فَأۡتُواْ بِٱلتَّوۡرَىٰةِ فَٱتۡلُوهَآ إِن كُنتُمۡ صَٰدِقِينَ ¤ فَمَنِ ٱفۡتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ ٱلۡكَذِبَ مِنۢ بَعۡدِ ذَٰلِكَ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ) [آل عمران:93و94]، وعندما نعود للآية السابعة، نجد قوله تعالى: (فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمۡ زَيۡغٞ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنۡهُ ٱبۡتِغَآءَ ٱلۡفِتۡنَةِ وَٱبۡتِغَآءَ تَأۡوِيلِهِۦ [آل عمران: 7])، حيث تقرر الآية مرض من يتبع المتشابهات، ويتمثّل مرضهم في ابتغاء الفتنة، وهم يرون أن لهم فرصة في ذلك؛ لأن عندهم مساحة لتأويله للحصول على مبتغاهم الذي يتمثل في مصالحهم الخاصة بهم، فبالتأويل يحاولون عدم الرضوخ للإسلام الذي يمثله الكتاب المنزل على محمد (ص)، "ليحققوا بادعائهم الأباطيل من التأويلات في ذلك ما هم عليه من الضلالة والزيغ عن محجّة الحق " (الطبري،2001م، ج5، ص204)، ويمكن أن نقف عند تساؤل مهم، وهو: هل الآيات القرآنية -لا سيما في سورة آل عمران- يمكن أن تكون مؤولة لتسبب الفتنة؟ أو هل هي غامضة تسبب اللبس فلا تُفهم بحيث يمكن أن يُلبس الحق بالباطل والباطل؟!، والجواب هو أنه لم يتم إثبات أن آيات سورة آل عمران سبيل للفتنة، إنما الذي استُعمل منه للفتنة هو تلك الكتب الأخرى التي يعملون على تأويلها بما تهوى أنفسهم، فيلبسون الحق بالباطل.

وإذا قيل إن المتشابهات هي الآيات الغامضة كالحروف المقطعة، فإن تفسيرها، وإن تم الاختلاف في معناها، إلا أنها لم تكن للفتنة، ثم إنه لم يثبت من القرآن أنها هي المعنية بالمتشابهات، ثم يمكن القول بأنها علم مختلف عن مسألة المحكم والمتشابه المذكورة في السورة، كما نقول هناك آيات محكمات للإيمان والعمل بها، كما أن هناك آيات أخرى كالقصص وبعض الفلكيات والحروف المقطعة، وما يتعلق من وصف الجنة والنار، وغير ذلك كثير، فليس من دليل على أنها المعنية بالمتشابهات المذكورة في الآية السابعة من سورة آل عمران.

قد حاول المنحرفون من أهل الكتاب عن النبي محمد (ص) الاستفادة من كتبهم المحرفة، ويذكر القرآن الكريم بأن انحرافهم يشكل كفرهم، فبعد أن صنّفت الآية السابعة من سورة آل عمران الناس تجاه الوحي إلى مؤمنين يتبعون المحكم، وإلى الذين في قلوبهم زيغ حيث يتبعون المتشابهات، فإن الآيات ذكرت نماذجهم ووصفتهم بالكفر الذي تمثّل في تكذيبهم، وضربت لهم نماذج، كقوله تعالى: (إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَن تُغۡنِيَ عَنۡهُمۡ أَمۡوَٰلُهُمۡ وَلَآ أَوۡلَٰدُهُم مِّنَ ٱللَّهِ شَيۡـٔٗاۖ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمۡ وَقُودُ ٱلنَّارِ ¤كَدَأۡبِ ءَالِ فِرۡعَوۡنَ وَٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِهِمۡۚ كَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِنَا فَأَخَذَهُمُ ٱللَّهُ بِذُنُوبِهِمۡۗ وَٱللَّهُ شَدِيدُ ٱلۡعِقَابِ¤ [آل عمران: 10و11]، ومما يؤكد أنهم المقصودون بالكفر والتكذيب، هو أن الآيات قسمت الناس تجاه الفرقان (أي المحكمات) والتوراة والإنجيل (المتشابهات)، إلى مؤمنين، وإلى أناس مرضى القلوب، ثم تحدثت عن الذين كفروا في الآيتين (10و11) بأنهم لن تغني عنهم أموالهم ولا أولادهم من الله شيئا، مما يعني أن الحديث السابق مرتبط بهم.

فيبيّن الله سبحانه أن الغرض من اتباعهم للمتشابه هو الفتنة، أي الكفر، وقد جاء في لسان العرب: "والفتنة الكفر" (ابن منظور، لسان العرب، مادة: باب النون فصل الفاء)، فالغرض من اتباع المتشابه (أي التوراة والإنجيل) هو الرغبة في الكفر حيث يخدم مصالحهم التي يطمعون فيها، ويقدمونها على المحكمات وهي آيات الكتاب (الفرقان)، وهم يرون أنهم قادرون على تأويل ما بين أيديهم على ما يشتهون ومن ثم خداع أتباعهم عبر القول إن الكتاب كتابنا ونحن أدرى به من (محمد)، وهذا مما لا يمكنهم صنعه مع القرآن، لا سيما في تلك الفترة التي كان فيها النبي (ص) بين ظهرانيهم، ولقد استطاعوا أن يعيثوا في الأرض فسادا بوجود المتشابهات (أي الكتب المحرفة عندهم)، فالغرض من اتباع المتشابهات هو مصالحهم الخاصة لا أنهم يطلبون الحق، كما يمكن أن نلتفت إلى أن أهل الكتاب لم يعمدوا إلى تأويل أيٍّ من الآيات القرآنية التي ذكر المفسرون إنها متشابهات كالحروف المقطعة،

ولم يقوموا بتأويلها لأنها لا تخدم مصالحهم، حيث لا مكان لاستغلالها في اتباع الهوى، وهذا أمر طبيعي؛ لأنهم ليسوا عالمين بالقرآن، ولو عرضت لهم آية لا يفهمونها، فإن النبي (ص) يتكفل ببيانها، فينتفي وجود أي آية من المتشابهات يمكن استغلالها في الفتنة لا سيما في زمن النبي (ص).

وأما اختيار المفسرين للحروف المقطعة أنموذجا لتفسير معنى المتشابهات الواردة في سورة آل عمران، فإن غاية ما في الأمر أن المفسرين قد احتاروا في تفسيرها، وهكذا في المواضع الأخرى التي تم الاختلاف في تفسيرها، فهم يحاولون فهم المعنى، وإذا قيل -جدلا- إنه يمكن أن تؤول هذه الحروف المقطعة لصالح من يرغب بذلك، فيمكن القول بأنّ ذلك يمكن أن ينطبق حتى على الآيات الواضحة، إذ يمكن لأي أحد أن يؤولها على هواه ويدّعي أنه على حق، ولذا فإن الكفر قد يكون حتى مع تفسير الآيات المحكمات وتأويلها تكلفا مما يؤدي إلى الكفر، حيث قد يتماشى هذا التأويل مع الهوى، فيكون اتباعا لما يخالف القرآن ويحرف معناه، ولا نجد هذا المعنى في سورة آل عمران، إنما الذي نلاحظه هو أن المنحرفين من أهل الكتاب، يرفضون الكتاب المنزل على النبي محمد (ص)، رغبة في إبقاء كتبهم وتأويلها أمام أتباعهم.

س4 ما علاقة القرآن بالفرقان؟

تشترك الكتب السماوية في أنها نازلة من الله سبحانه على أنبيائه، وتذكر سورة آل عمران اسمي الكتابين الخاصين للديانتين اليهودية والمسيحية، ألا وهما التوراة والإنجيل، وقد تمت مخاطبة أهل الكتاب في هذه السورة لترك العمل بهما، والالتزام بالكتاب الجديد وهو القرآن الكريم، ويحدد الخطاب الجديد العلاقة المفترضة بين الراسخين في العلم من أهل الكتاب وغيرهم وبين التوراة والإنجيل، وتتمثل هذه العلاقة بأن يقصروا علاقتهم على الإيمان بها والاعتراف بأنها منزلة من الله سبحانه دون العمل بها، فعليهم أن يتبعوا النبي محمد (ص) وما نزل عليه من الكتاب (القرآن)، وأمام هذا الخطاب نلاحظ نزولا رابعا وهو نزل الفرقان، ولا يناسب أن يُقصد به القرآن الكريم، حيث سيكون ذكره مكررا من دون فائدة، ويمكن تصوّر العبارة كالتالي:

أنزل الله الكتاب (القرآن) وأنزل التوراة والإنجيل وأنزل القرآن، ومن هنا يظهر أن (الفرقان) ليس هو (الكتاب) تماما، فإما أن يكون كتابا رابعا أو يكون جزءا من الكتاب، له خاصية تجعل ذكره مبررا، فقد قال تعالى: (نَزَّلَ عَلَيۡكَ ٱلۡكِتَٰبَ بِٱلۡحَقِّ مُصَدِّقٗا لِّمَا بَيۡنَ يَدَيۡهِ وَأَنزَلَ ٱلتَّوۡرَىٰةَ وَٱلۡإِنجِيلَ ۝ مِن قَبۡلُ هُدٗى لِّلنَّاسِ وَأَنزَلَ ٱلۡفُرۡقَانَۗ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ لَهُمۡ عَذَابٞ شَدِيدٞۗ وَٱللَّهُ عَزِيزٞ ذُو ٱنتِقَامٍ ۝) [آل عمران: 3و4]، ويمكن حل الإشكالية كالتالي:

إن الكتاب المنزل بعد التوراة والإنجيل واحد وهو القرآن الكريم، ولأنه لا يصح أن نطلق (الفرقان) على جملة القرآن، فإن المخرج لحل الإشكالية هو أن يكون الفرقان كتابا ضمن القرآن، أي هو الجزء المتعلق بالعمل المفترض الالتزام به، كما الآيات التي تتناول الحلال والحرام والمعاملات المختلفة، ويكون تركها هو الكفر، أي أن الفرقان هو البديل الذي يكون فيه العمل والتطبيق للشريعة، فإذا كان في التوراة والإنجيل الحلال والحرام والمعاملات المالية وغير ذلك، فإن الفرقان هو البديل التطبيقي، ولكن يبقى الإيمان بأن التوراة والإنجيل كتابان نزلا من الله سبحانه، ولكن انتهت صلاحية العمل بهما.

إذن يفرض الله سبحانه على الناس الإيمان بجميع الكتب السماوية على أنها نازلة منه سبحانه، ولكن (الفرقان) يتعلق بالعمل فضلا عن الإيمان، وهذا مرتبط بمسألة المحكمات والمتشابهات، فإذا كان يجب الإيمان بالمتشابهات دون العمل بها، فإنه يجب الإيمان بالمحكمات والعمل بهما في آن واحد، فهي آيات مرتبطة بالعمل، ونصل إلى نتيجة وهي أن المحكمات هي الفرقان، وهي مدار البحث في السورة، إذ تأمر السورة الناس بشكل عام وأهل الكتاب بشكل خاص، أن يتبعوا المحكمات ولا يتبعوا المتشابهات،

ومن هنا نقرر أن المحكمات هي الفرقان، وأنها جزء من الكتاب (القرآن)، وقد سئل الإمام الصادق (ع) "عن القرآن والفرقان أهما شيئان أم شيء واحد، فقال عليه السلام: القرآن جملة الكتاب والفرقان المحكم الواجب العمل به" (الكليني، 1365ه، ج 2، ص630)،وأما المتشابهات فهي التوراة والإنجيل.

س5 ما علاقة النسخ الذي ذُكر ضمن المأثور بالمحكم والمتشابه؟

قد ورد ذكر النسخ ضمن الحديث عن المحكم والمتشابه، فقيل إنّ "المحكمات من آيات القرآن: المعمول بهن، وهن الناسخات، أو المثبتات الأحكام" (الطبري،2001م، ج5، ص192)

فالناسخ هو (المحكمات)، أي الفرقان (المعمول بهن)، وفي المقابل فإن الآيات المنسوخات هن (المتشابهات) التي يُفترض الإيمان بهن دون عمل. وهذا هو حصيلة لما تقدّم مما نقله المفسرون من المأثور إضافة للتحليل الذي قدمناه، ولكن سنرجع إلى سورة البقرة عند الآية (106) وتوضيح معنى النسخ عبرها، حيث أنه ذُكر في هذه السورة ولم يتم ذكره تصريحا في سورة آل عمران، فقد قال تعالى: (۞مَا نَنسَخۡ مِنۡ ءَايَةٍ أَوۡ نُنسِهَا نَأۡتِ بِخَيۡرٖ مِّنۡهَآ أَوۡ مِثۡلِهَآۗ أَلَمۡ تَعۡلَمۡ أَنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ قَدِيرٌ) [البقرة: 106].

يتوجه الخطاب في سورة البقرة إلى أهل الكتاب خاصة، فهي رسالة لهم[8]، وهو يتضمن مسألة النسخ، فالقرآن خاتم للكتب السابقة وناسخ لها، ومن هنا نفهم ما جاء في المأثور من أن المحكم هو الناسخ وأن المتشابهات هي المنسوخ، وقد كثرت الآراء حول مسألة النسخ، فجاءت آراء مختلفة، حيث قيل إن القرآن ينسخ بعضه بعضا، وقيل إن الحديث القطعي ينسخ القرآن أيضا، واختلفوا في الآيات الناسخة والأخرى المنسوخة، وقد تم الانطلاق في تقرير المسألة من المعنى اللغوي لكلمة النسخ، من ناحية، ومن اعتماد الجانب الروائي من جهة ثانية، ولكن كان التركيز في هذين الجانبين تجاه الآية، عبر اقتطاعها من سياق السورة الذي يفترض أن يكون حاسما في تحديد المعنى.

يسهم النظر إلى سياق هذا النسخ، في معرفة موضوعه، فالسياق يبين إن كان النسخ مرتبطا بآيات قرآنية أو أنه مرتبط بشيء آخر، وقد لاحظنا أن السياق المحيط بهذا النسخ، يتعلّق بالكتب المنزلة قبل القرآن، فهي آيات منزلة من الله سبحانه، ويمكن ملاحظة ذلك من خلال استعراض جزء من السياق الذي ورد فيه موضوع النسخ، حيث يقول تعالى:

(وَلَقَدۡ أَنزَلۡنَآ إِلَيۡكَ ءَايَٰتِۭ بَيِّنَٰتٖۖ وَمَا يَكۡفُرُ بِهَآ إِلَّا ٱلۡفَٰسِقُونَ ¤ أَوَ كُلَّمَا عَٰهَدُواْ عَهۡدٗا نَّبَذَهُۥ فَرِيقٞ مِّنۡهُمۚ بَلۡ أَكۡثَرُهُمۡ لَا يُؤۡمِنُونَ ¤ وَلَمَّا جَآءَهُمۡ رَسُولٞ مِّنۡ عِندِ ٱللَّهِ مُصَدِّقٞ لِّمَا مَعَهُمۡ نَبَذَ فَرِيقٞ مِّنَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلۡكِتَٰبَ كِتَٰبَ ٱللَّهِ وَرَآءَ ظُهُورِهِمۡ كَأَنَّهُمۡ لَا يَعۡلَمُونَ) [البقرة: 99-101]، فتظهر الآيتان مدى تعنّت الكثير من أهل الكتاب وكفرهم، حيث ينبذون الكتاب الذي ينزل على النبي الذي تلا النبي السابق وهو مصدق له، ويتبعون شيئا آخر تصنعه الشياطين الكفار الذي يعلمون الناس ما يضرهم[9]، ولم يكتف هؤلاء من عدم اتباعهم لما ينزل على النبي محمد (ص)، بل لا يودّون أن ينزل على أحد آخر غيرهم، وأخبر تعالى عنهم بقوله سبحانه:(مَّا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِنۡ أَهۡلِ ٱلۡكِتَٰبِ وَلَا ٱلۡمُشۡرِكِينَ أَن يُنَزَّلَ عَلَيۡكُم مِّنۡ خَيۡرٖ مِّن رَّبِّكُمۡۚ وَٱللَّهُ يَخۡتَصُّ بِرَحۡمَتِهِۦ مَن يَشَآءُۚ وَٱللَّهُ ذُو ٱلۡفَضۡلِ ٱلۡعَظِيمِ) [البقرة:105])، وفي هذا الإطار جاء ذكر النسخ، حيث نلاحظ أنه متعلّق بما كان ينزل على أهل الكتاب سابقا وبما نزل على النبي محمد (ص) مؤخرا، إذ يقول تعالى: (۞مَا نَنسَخۡ مِنۡ ءَايَةٍ أَوۡ نُنسِهَا نَأۡتِ بِخَيۡرٖ مِّنۡهَآ أَوۡ مِثۡلِهَآۗ أَلَمۡ تَعۡلَمۡ أَنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ قَدِيرٌ) [البقرة:106]). لقد ارتبط موضوع النسخ بين المنزل قبل النبي محمد وبين المنزل عليه (ص)، وقد فرض السياق هذه

[8] انظر بحثنا بعنوان: الربط والترابط المعنوي في القرآن الكريم- سورة البقرة أنموذجا، المجلة الأكاديمية للأبحاث والنشر العلمي، في الإصدار التاسع والخمسين، 5-3-2024م.
[9] انظر الآية (102) من سورة البقرة.

ISSN: 2706-6495

الحقيقة، ويمكن ملاحظة استمرارية السياق أيضا بعد ذكر النسخ، فمازال الخطاب يفضح رغبة الكثير من أهل الكتاب في إضلال المؤمنين، وقد قال تعالى في ذلك: (وَدَّ كَثِيرٌ مِّنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ لَوْ يَرُدُّونَكُم مِّنۢ بَعْدِ إِيمَٰنِكُمْ كُفَّارًا حَسَدًا مِّنْ عِندِ أَنفُسِهِم مِّنۢ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمُ ٱلْحَقُّ ۖ فَٱعْفُواْ وَٱصْفَحُواْ حَتَّىٰ يَأْتِيَ ٱللَّهُ بِأَمْرِهِۦٓ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ) [البقرة:109]).

لقد لاحظنا أن الاختلاف في فهم معنى النسخ لدى المفسرين على اختلاف مناهجهم، كان نتيجة اقتطاع فصل الآية المذكور فيها النسخ عن السياق العام للسورة، وكان يُفترض أن يُنظر للآية ضمن السورة نفسها حتى يتجلّى المعنى المُراد، أما أن تُقتطع الآية من سياقها، لتفهم انطلاقا من الفهم المعجمي لكلمة (النسخ)، أو عبر البحث الروائي، فإنّ ذلك عبارة عن تقديم عرض لمعنى النسخ بشكل عام، وهو معنى قد يكون صحيحا، ولكن ليس بالضرورة أن يكون المعنى المقصود في الآية (106) من سورة البقرة، لاسيما أنّ المفسرين قد فُصلوه (النسخ) عن سياقه، وأما تفسيرنا للنسخ في هذه السورة، فهو قائم على ضم هذه الآية، إلى بقيّة الآيات الأخرى، فهي آية يكتمل معناها مع بقيّة الآيات، وقد استنتجنا أن المعنى متعلّق بنسخ الفرقان للتوراة والإنجيل، ويكون تفسير الآية كالتالي:

(مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ)، أي ما نبدل أو نغير في الحكم لآية من الآيات الموجودة في الكتب السماوية السابقة، (أَوْ نُنسِهَا)، أي نعطلها تماما، بحيث لا يكون لها ذكر، فسوف (نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَآ أَوْ مِثْلِهَآ ۗ)، أي في الفرقان، وعلى أهل الكتاب اتباع الناسخ، وهو المحكم، وهو الفرقان، وفي المقابل، عليهم الإيمان بالمنسوخ، وهو المتشابهات، أي التوراة والإنجيل.

3. الخاتمة.

نستنتج مما تقدّم من البحث مجموعة نقاط، وهي:

1- يقابلُ الفرقانُ التوراةَ والإنجيلَ.
2- قد يكون المعنى اللغوي للمحكم والمتشابه مختلفا عن المعنى الذي تعنيه السورة.
3- لقد كان التفسير بالمأثور أقرب إلى الصحة من البحث المعتمد على التفسير بالرأي.
4- يشكّل التفسير بالمأثور مادّة مفيدة، ولكنها مبعثرة، ولذا بقي المعنى غامضا عند المفسرين.
5- لا يكفي الاعتماد على البعد المعجمي أو الروائي لفهم مصطلحي المحكم والمتشابه، إذ لا بدَّ من اعتماد السياق التي يتشكل بالسورة جميعها.
6- لقد أثارت سورة آل عمران مسألة المحكم والمتشابه بغية كشف زيف تديّن أهل الكتاب عبر محاولة تأويل التوراة والإنجيل بما يتناسب ومصالحهم.
7- المحكم هو الناسخ، وهو المعمول به، وهو الفرقان، والمتشابه هو المنسوخ، وهو الذي يؤمن به ولا يُعمل به، وهو التوراة والإنجيل.

4. التوصيات:

1- أن تُراجع المعاني المتوصل إليها عند المفسرين بمناهج علمية تعتمد على السياق للوصول إلى معرفة دقيقة.
2- أن يُعتمد (التسوير) في التعاطي مع فهم المصطلح القرآني.
3- أن يُفاد من الروايات بشكل مناسب، حيث تُعتبر مادة لفتح الآفاق للباحث.

4- أن تُعطى المناهج اللغوية الجديدة فرصة لفهم الخطاب القرآني.

5- أن يعمل على منهج تحليل الخطاب الذي يرى النص وحدة متكاملة يؤثر بعضها في بعض.

5. المصادر والمراجع

1- القرآن الكريم.

2- الخوارزمي، أبو القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري، (1430ه - 2009م). تفسير الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، الجزء الثالث، اعتنى به وخرّج أحاديثه وعلق عليه خليل مأمون شيحا، الطبعة الثالثة، دار المعرفة، بيروت -لبنان.

3- الرازي، فخر الدين ابن العلامة ضياء الدين عمر المشتهر بخطيب الري، (1401ه-1981م). تفسير الفخر الرازي المشتهر بالتفسير الكبير ومفاتيح الغيب، الجزء السابع، الطبعة الأولى، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت- لبنان.

4- السمرقندي، أبو الليث نصر بن محمد بن أحمد بن إبراهيم، (1413ه -1993م). تفسير السمرقندي، الجزء الأول، تحقيق وتعليق: الشيخ على محمد معوّض، الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، الدكتور زكريا عبد المجيد النّوتي، كلية اللغة العربية، جامعة الأزهر ج1، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان.

5- الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير، (2001م). تفسير الطبري، جامع البيان عن تأويل آيات القرآن، الجزء الخامس، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي بالتعاون مع مركز البحوث والدراسات العربية والإسلامية، الطبعة الأولى، هجر للطباعة والنشر، القاهرة.

6- القمي، أبو الحسن علي بن إبراهيم، (1404هـ). تفسير القمي، الجزء الأول، صححه: السيد طيب الموسوي الجزائري، الطبعة الثالثة، مؤسسة دار الكتاب للطباعة والنشر، قم- إيران.

7- الكليني، محمد بن يعقوب بن إسحاق، (1365هـ). الكافي، الجزء الثاني، تحقيق: تصحيح وتعليق: علي أكبر الغفاري، الطبعة الرابعة، دار الكتب الإسلامية، إيران- طهران.

8- آل مشهد، غازي جاسم، (2023م). أثر التسوير في ضبط المفهوم القرآني -مقاربة سياقية، كلمة "القرآن" أنموذجا، المجلة الأكاديمية للأبحاث والنشر العلمي، العدد 53.

9- آل مشهد، غازي جاسم، (2024م). الربط والترابط المعنوي في القرآن الكريم- سورة البقرة أنموذجا، المجلة الأكاديمية للأبحاث والنشر العلمي، العدد 59.

جميع الحقوق محفوظة © 2024، الدكتور/ غازي جاسم آل مشهد، المجلة الأكاديمية للأبحاث والنشر العلمي

(CC BY NC)

Doi: doi.org/10.52132/Ajrsp/v6.63.5